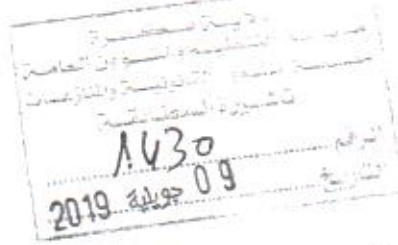


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

قرار رقم: 2078 المؤرخ في 15 جويلية 2019
يتضمن تنظيم مداومة المتعاملين الاقتصاديين
خلال أيام عيد الأضحى المبارك لسنة 2019
على مستوى إقليم ولاية بسكرة



ولاية بسكرة
مديرية التجارة

إن والي ولاية بسكرة

- بمقتضى القانون رقم 09/84 المؤرخ في 04/02/1984، المتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد المعدل و المتمم.
- بمقتضى القانون رقم 02/04 المؤرخ في 23/06/2004، المتعلق بالممارسات التجارية المعدل و المتمم.
- بمقتضى القانون رقم 08/04 المؤرخ في 14/08/2004، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية المعدل و المتمم.
- بمقتضى القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22/06/2011 المتعلق بالبلدية.
- بمقتضى القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21/02/2012 المتعلق بالولاية.
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 05/10/2016 المتضمن تعيين السيد/ كروم أحمد واليا لولاية بسكرة.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 215/94 المؤرخ في 23/07/1994، المحدد لأجهزة الإدارة العامة في الولاية وهيكلها.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09/11 المؤرخ في 20/11/2011، المتضمن تنظيم المصالح الخارجية لوزارة التجارة و صلاحياتها وعملها .
- بناء على المنشور الوزاري المشترك رقم 610 المؤرخ في 11/10/2012 المتعلق بتنظيم غلق المحلات التجارية بمناسبة العطل الأسبوعية السنوية والأعياد القانونية.
- بناء على مخطط المداومة المسطر من طرف مديرية التجارة بمناسبة عيد الأضحى المبارك لسنة 2019 بالتنسيق مع الجمعيات المعنية و المتعاملين الاقتصاديين.

بإقتراح السيد / مدير التجارة لولاية بسكرة

بقرار

- المادة الأولى:** يهدف هذا القرار إلى تنظيم مداومة المتعاملين الاقتصاديين و التجار خلال عيد الأضحى المبارك لسنة 2019 على مستوى إقليم ولاية بسكرة ، حسب الملحق المرفق .
- المادة 02:** تعلق مخططات المداومة التي تحدد أنشطة و قائمة المتعاملين الاقتصاديين الخاضعين لإلزامية ضمان المداومة قصد تلبية احتياجات السكان من المواد الأساسية و الخدماتية على مستوى كل بلدية
- المادة 03:** يلزم المتعاملين الاقتصاديين المذكورين بملحق هذا القرار بالقيام بالمداومة و كل إخلال يعرض صاحبه لاتخاذ الاجراءات اللازمة طبقا للتشريع و التنظيم الساري المفعول .
- المادة 04:** يكلف السادة /الأمين العام للولاية، والي المنتدب للمقاطعة الإدارية أولاد جلال ، مراقب الشرطة رئيس أمن الولاية ، قائد المجموعة الإقليمية للدرك الوطني ، مدير التنظيم والشؤون العامة، مدير التجارة، مدير الضرائب ، مفتش العمل ، رؤساء الدوائر رؤساء المجالس الشعبية البلدية ، مأمور المركز الوطني للسجل التجاري ، الأمين الولائي للاتحاد العام للتجار والحرفيين كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذي سيصدر في نشرة العقود الإدارية للولاية.

الوالي
محمد أحمد